

الزوجية وهي تتعدد والام الحدة وهي تتعدد ايضاً والاب في كل هذه
 ولا يمكن فيه التعدد وادام يزيد على ذلك عند الاجتماع فتعدده
 اوني وهن في النسب اما في الولايه يزدون على ذلك كان يشترط اجتماع
 في عدد جماعة ثلثه ولاخري سدسه ولاخري ربعه ولاخري ثمنه ولاخري
 نصفه ولاخري نصف الثمن الاخر فمسلمهم من اربعة وعشرين
 ولا يجتمع العمل وهي الاولي فهي اي الخمسة التي هي عدد الاعمام وكان
 الانسب تاخر هذه الجملة عما بعدها لانه اعين سابقا التسمية بحسب
 بعد الضرب حيث قال وضرب فيما ذكره في المصروف للدفكان الاول
 يجري هنا على سبيل ذلك فتقع ايضاً من خمسة عشر اي كما هي منه
 الاولي ولو نظر فيها للداخل لصحت من ثلاثين ولكن فيه ظهور فالتق
 اخصر كما مر على من ضبط الاصل اي القاعدة الاكبره وال فيه الجين
 لان المذكور اصول وفروع متعدده بقية الامثلة وهي نحو سبدين
 مثلاً انطلق من المطولان وما تقدم من العمل هو على طريقة الفرضين
 القسمة اما المفتبون فيقسمون التركة من اربعة وعشرين مطلقاً
 فان صحت فذلك والابان كان فيها حول سداً استخرجت بطريق من
 طرف يخرج القسمة المعلومة في محلها منها ان تقرب نصف كل وارث
 في يخرج القسمة وهو اربعة وعشرون وتقسيمها اصل على النصف
 يخرج ما لذلك الوارث ومنها ان تنسب ما حصل لكل وارث مجموع
 وتاخذ من الاربعة والعشرين بتلك النسبة
 في الاختصار في مسائل الفرائض والمراد به هنا تعطيل العدد الذي يقع
 منه المسئلة وهو اما قبل العمل كزوجية وخص بنين ما توارثوا واداء
 واحده في بقى ابن مع الزوجية فيجعل كانه مات عنها ابناً واداءه
 وبقية ابن فالسلسلة من ستة للثقب المضاف ثلاثة ولبنت الابن التي
 تكلما للثقبين واحده في ثمان ترد عليهما بالنسبة فرضيهما الثلثة
 ارباعها ولبنت الابن ربعها وتخصرها وتجعلها من اربعة للثقب ثلاثة
 ولبنت

ولبنت الابن واحد ففيه اختصار السهام بعد العمل بقية من السهام
 اي بعد العمل ومعرفة ما يخص كل واحد من النصف فترد الفرضية
 اي المسئلة لوقتها اي الجز الذي توافقته فيه جميع السهام من اربعة
 وعشرين اي باعتبار من الزوجية وسدس الحد وقوله لتوافق الاضياء
 بالثلث فير كل نصيب الي وقته وبيان ذلك ان للثقب النصف في غير
 ترد لثقتها اربعة وللزوجية الثلثة ترد لثقتها واحد وللجد المسك
 اربعة بالفرض والخمسة الباقية بالنصيب وحيلة ذلك تسعة فترد
 لثقتها ثلاثة فصح قوله وبالاختصار الى ثمانية بين الروس وهو
 الاكسار على الاحتمال فيما تقدم ثلاثة انواع لم يذكر الرابع وهو المبانيه
 لعدم تاق الاختصار فيها وان كانت من جملة النسب الاربع بين الروس
 بعضها مع بعض ومن الاختصار نوع ثالث بين الروس والسهام كزوجية
 وستة اعمام فسهامهم توافقهم بالثلث فتضرب وتقيم وهو الشاه اخضر
 من ضرب كلهم وكلام المصنف لانه كان المناسب لكلامه ان يقول النسب
 بين الروس مع سهامها اربع بعضها ومن هذا النسب الاختصار قبل
 العمل المتقدم فان فيه اختصار الروس والسهام فان كان ثلثها اي
 الروس والمراد بالجمع ما فوق الواحد وكذا قوله احدها فيتمثل التسمية
 كاربعة واربعة واربعة صورة ذلك اربع جارات وثمان اخوت
 لام واربعة اعمام فاصلهما ستة الجارات واحده على اربعة لا يتقدم وبيان
 فتحفظ روسين اربعة وللأخوة اثنان على ثمانية لا يتقدمان وتوافقاً
 عددهم بالنصف فترد عدد هم الي نصف اربعة ويفضل الاعمام ثلاثة
 على اربعة لا يتقدم ثمانية فتحفظ عدد هم اربعة بمقرب اربعة في اصلها
 ستة تبلغ اربعة وعشرين ومنها تصح فمدحها في هذا المثال كما للذين
 الروس بعدد بعضها اربعة ويقا عدد البعض الاخر كالثلاثة ستة
 واثني عشر وصورتها ثلاث جارات واثني عشر اعمام وستة وثلاثون
 عماءها ستة الجارات واحده على ثلاثة عباين فتحفظ روسين ثلاثة

الزوجية وهي تتعدد والام الحدة وهي تتعدد ايضاً والاب في كل هذه
 ولا يمكن فيه التعدد وادام يزيد على ذلك عند الاجتماع فتعدده
 اوني وهن في النسب اما في الولايه يزدون على ذلك كان يشترط اجتماع
 في عدد جماعة ثلثه ولاخري سدسه ولاخري ربعه ولاخري ثمنه ولاخري
 نصفه ولاخري نصف الثمن الاخر فمسلمهم من اربعة وعشرين
 ولا يجتمع العمل وهي الاولي فهي اي الخمسة التي هي عدد الاعمام وكان
 الانسب تاخر هذه الجملة عما بعدها لانه اعين سابقا التسمية بحسب
 بعد الضرب حيث قال وضرب فيما ذكره في المصروف للدفكان الاول
 يجري هنا على سبيل ذلك فتقع ايضاً من خمسة عشر اي كما هي منه
 الاولي ولو نظر فيها للداخل لصحت من ثلاثين ولكن فيه ظهور فالتق
 اخصر كما مر على من ضبط الاصل اي القاعدة الاكبره وال فيه الجين
 لان المذكور اصول وفروع متعدده بقية الامثلة وهي نحو سبدين
 مثلاً انطلق من المطولان وما تقدم من العمل هو على طريقة الفرضين
 القسمة اما المفتبون فيقسمون التركة من اربعة وعشرين مطلقاً
 فان صحت فذلك والابان كان فيها حول سداً استخرجت بطريق من
 طرف يخرج القسمة المعلومة في محلها منها ان تقرب نصف كل وارث
 في يخرج القسمة وهو اربعة وعشرون وتقسيمها اصل على النصف
 يخرج ما لذلك الوارث ومنها ان تنسب ما حصل لكل وارث مجموع
 وتاخذ من الاربعة والعشرين بتلك النسبة
 في الاختصار في مسائل الفرائض والمراد به هنا تعطيل العدد الذي يقع
 منه المسئلة وهو اما قبل العمل كزوجية وخص بنين ما توارثوا واداء
 واحده في بقى ابن مع الزوجية فيجعل كانه مات عنها ابناً واداءه
 وبقية ابن فالسلسلة من ستة للثقب المضاف ثلاثة ولبنت الابن التي
 تكلما للثقبين واحده في ثمان ترد عليهما بالنسبة فرضيهما الثلثة
 ارباعها ولبنت الابن ربعها وتخصرها وتجعلها من اربعة للثقب ثلاثة
 ولبنت

قوله في المصنف
 اي ليست اما الميراث والافراد
 نصيبها